

”القاهرة“ الإخبارية.. هل يمكنها المنافسة على الجمهور العربي؟

كتبه صابر طنطاوي | 22 أكتوبر, 2022



يحتفي الإعلام المصري هذه الأيام بقرب انطلاق قناة ”القاهرة“ الإخبارية الجديدة، المملوكة للشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، المزمع أن يتزامن ميلادها الرسمي مع مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بتغيير المناخ (كوب 27)، الذي تستضيفه مدينة شرم الشيخ بين 7 و18 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل.

القناة بحسب رئيسها الصحفي أحمد الطاهري الذي اختارته ”المتحدة للخدمات الإعلامية“ (وهي الشركة المملوكة للمخابرات المصرية وفق ما ذكرته العديد من المصادر)، تهدف لأن تكون صوت مصر الرسمي خارجياً، على أمل منافسة القنوات الإخبارية الإقليمية والعالمية وفي المقدمة منها ”الجزيرة“ و”العربية“.

ومع الساعات الأولى للإعلان عن تلك القناة تبانت ردود الفعل بشأن قدرتها على التحدي، فضلاً عن الاستمرارية، فهي ليست التجربة الأولى للشركة المخابراتية هذا بجانب الشكوك التي ساورت البعض بشأن إرهاصات التأمين الكامل للإعلام المصري، فيما يبقى السؤال الأكثر جدلاً لدى قطاع كبير من المصريين: أين ماسبيرو (البُنى الذي يضم التليفزيون والإذاعة الرسمية للدولة) مما يحدث؟ وماذا تتجاهل السلطات هذا الكيان الإعلامي التراخي الضخم رغم امتلاكه الأدوات الجبارة التي تؤهله للمنافسة؟

هنا القاهرة.. عاصمة الخبر؟؟
انتظروا انطلاقه قوية لـ #قناة_القاهرة_الإخبارية بشبكة مراسلين كبرى حول العالم pic.twitter.com/jR88s1oqOL

dmctv (@dmctv) [October 14, 2022](#) –

الجزيرة المصرية

يراهن القائمون على أمور الشركة المتحدة أن تكون القناة الجديدة منافساً قوياً للقنوات الإخبارية ذات التأثير الإعلامي الواضح والانتشار الجماهيري الكبير التي نجحت خلال الأعوام الماضية في سحب بساط المشاهدة والجاذبية والمصداقية من تحت أقدام الإعلام المصري الذي يعاني من أزمة في الشكل والمضمون معاً.

تحفظ السلطات المصرية كثيراً على المحتوى الذي تقدمه القنوات الإخبارية العربية فيما يتعلق بالتعاطي مع الشأن المصري، فترى أن أي انتقاد للشأن الداخلي أياً كان فهو هو تهديد لأمن البلاد القومي، إذ يفتح عين المواطن على كثير من المسائل التي وضع الإعلام المصري بينها وبين الشارع ستاراً حديدياً ذا نافذة واحدة، يقدم من خلالها ما يراه النظام الحالي وما يساعد في ترسيخ أركانه وتجميل صورته رغم المعاناة التي يعانيها رجال الشارع ليلاً نهاراً التي غابت عن خريطة الإعلام المحلي، مما دفع شريحة كبيرة من المواطنين للبحث عن نوافذ إعلامية خارجية.

وعليه جاء التفكير في تدشين قناة جديدة بأبعديات مغایرة ربما تناقض القنوات الإخبارية الموجودة في "كعكة المشاهد المصري"، ومن ثم وضعت الشركة المتحدة خطة بميزانية مفتوحة لأجل هذا الغرض، فيما يرى البعض أن الكثير من المؤشرات تذهب باتجاه أن "القاهرة" الإخبارية ستحتل طفرة وستكون رقمًا صعباً على الساحة.

وبالفعل بدأت الشركة في تدشين مجموعة من المكاتب الخاصة بها في الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا، إلى جانب عدد كبير من الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط، مع وضع اللمسات الديكورية العصرية لواكب التطورات التي شهدتها الإعلام خلال الآونة الأخيرة.

وعلى مدار الأسابيع الماضية عقد رئيس القناة أحمد الطاهري لقاءات مكثفة مع مئات الإعلاميين والذين التقى بهم في النافذة الإعلامية الوليدة، ووفق شهود عيان لـ "نون بوست" كانت هناك تعليمات مشددة بشأن عملية الاختيار التي تم الحرص خلالها على تقديم وجوه شابه يكون ولاؤها التام للقناة الجديدة، وسياستها التحريرية المعروفة مسبقاً، مع الوضع في الاعتبار بعد الأمان، إذ يتم استبعاد كل من لهم ميول أو أنشطة سياسية سابقة، فيما لفت البعض إلى أن كثيراً من المختارين أعضاء بحزب "مستقبل وطن" صاحب الأغلبية البرلمانية الذي يصنف نفسه "الحزب

وبجانب الوجوه الشابة وقع الاختيار على بعض الإعلاميين أصحاب الخبرات الكبيرة منهم الكاتب الصحفي عادل حمودة، رئيس مجلس تحرير صحيفة "الفجر"، والمذيع السابق في قناة "أوربت" جمال عنایت، ومذيع نشرة الأخبار في التليفزيون المصري سابقًا خيري حسن بجانب حساني بشير وكمال ماضي ومحمد عبد الرحمن وهمام مجاهد.

الدكتورة ليلى عبد المجيد عن قناة «القاهرة الإخبارية»: تهتم بالشأن المحلي والعربي والعالمي pic.twitter.com/r3px4wjcDC

— بوابة الوطن (@ElwatanNews) [October 15, 2022](#)

ليست التجربة الأولى

الحديث عن قناة إخبارية لتكون صوت مصر الخارجي وتنافس الجزيرة والعربية وتسحب البساط من تحتهما وتعيد الملتقي المصري لعلامه المحلي ليس حديثاً جديداً، فهذا الملف واحد من أكثر الملفات حساسية لدى السلطات الحالية ويتصدر قائمة الاهتمامات منذ 2013 وحقاليوم.

في سبتمبر/أيلول 2016 كانت هناك حالة احتفاء مشابهة لتلك التي يحييها الإعلام المصري حالياً، حين تم الكشف عن إنشاء مجموعة قنوات جديدة تحت عنوان "DMC" تابعة لجهاز المخابرات وإن كانت ملكيتها الظاهرية تعود إلى رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة وطارق إسماعيل.

التجربة الأولى المصاحبة لهذا الخبر تطرقت إلى أن الهدف من إنشاء تلك المجموعة خلق "جزيرة مصرية" في إشارة إلى الجزيرة القطرية، وكانت البداية بسبع قنوات كمرحلة أولية هي: قناة إخبارية على مدار الساعة وقناة رياضية وقناة متعددة وقناة أطفال وقناة دراما وقناة سينما، وأخيراً قناة عامة.

وبحسب الصحفي بالأهرام أحمد حافظ، فإن تلك المجموعة يراد لها أن تكون [صوت الدولة الرسمي](#) وحائط الصد ضد أي وسائل إعلام خارجية (عربية أو دولية) تهاجم مصر، مشبهاً إياها بـ"قناة الجزيرة المصرية"، لا سيما أن الإعلام المصري الحالي محلي جداً وفشل في مخاطبة الخارج طيلة السنوات الماضية، موضحاً أن الميزانية الأولى لإنشائها تجاوزت مليار جنيه مصرى (120 مليون دولار في ذلك الوقت).

وبعد مرور 8 سنوات على إنشاء تلك القنوات لم يتغير شيء، ورغم الإنفاق الشديد والدقة في اختيار العاملين بها، فإنها لم تختلف كثيراً عن تلك الموجودة منذ سنوات، كما أنها فشلت في تحقيق

الجماهيرية المطلوبة إذ ظلت أسيرة خطاب إعلامي مسيس غير مقنع للمتلقي، لتحول تلك المجموعة إلى مجرد رقم في خريطة القنوات المصرية الغائبة تماماً عن أولويات واهتمامات المشاهد.

وكانت المخابرات المصرية عبر عدد من شركاتها قد هيمنت على معظم أضلاع المشهد الإعلامي والفكري والدرامي من خلال تأمين المسارات الثلاث بشكل كامل، حيث شراء الوسائل الإعلامية الموجودة بالفعل وتدعشين أخرى جديدة، مع التحكم في خيوط الساحة الإعلامية من خلال أدوات رقابية مشددة تحولت كـ"سوط" على ظهر كل من يفرد خارج السرب.

لو الدولة عملت على دعم شبكة قنوات النيل التخصصية وطُورت من
ما سببوا....الوضع هيختلف تماماً في الوعي المصري اللي أصبح فرصة
لعدوين الضمائر المحبطين المشككين والإسم إعلاميين

– الصقر المصري؟؟(سارد الحقائق) (@medoesmaeil) [October 18, 2022](#)

أين ماسبيرو؟

في 2019 كانت قد أعلنت مجموعة إعلام المصريين (أحد الشركات التابعة لجهاز المخابرات التي انضويت لاحقاً تحت عباءة المتحدة للإعلام) عن توقيعها خطة تطوير شاملة مع "الهيئة الوطنية للإعلام" لمدة خمسة أعوام تستهدف تطوير ماسبيرو وإعادته للحياة مرة أخرى بعد حالة الموت الإكلينيكي التي يحيا فيها منذ سنوات.

الخطة شملت إنشاء قناة فضائية خاصة بالأسرة العربية بجانب تطوير المحتوى المقدم عبر القنوات الأخرى والتشديد على ضرورة بث روح المنافسة بين القنوات لا سيما الإخبارية بما يضعها على ترaka المنافسة مع القنوات الإقليمية، خاصة في ظل الريادة المصرية لمنظومة الإعلام على مدار 60 عاماً كاملة.

الاتفاق رغم ما أثير بشأنه من تساؤلات عن هيمنة المخابرات على عملية تطوير ماسبيرو، في الوقت ذاته كان مثار ترحيب وإعجاب من الكثير من المهتمين بالشأن الإعلامي ومن يأملون في إخراج هذا الكيان العملاق من سباته وإزالة خراطيم التنفس الصناعي من فوق نوافذه لتنسم هواء المنافسة والتوجه مجدداً.

وكان التليفزيون المصري قد تعرض لخسائر كبيرة خلال الأعوام الماضية بلغت حتى 2019 قرابة 5.4 مليار جنيه حسبما كشفت الميزانية الأخيرة لasso، ما دفع بعض رجال الأعمال المهتمين بالإعلام للمطالبة بوقف إهدار مال الشعب على هذا القطاع الذي لا يشاهده أحد كما جاء على لسان رجل

الأعمال نجيب ساويرس، مالك قناة "أون تي في" السابق.

ومع الإعلان عن قناة "القاهرة" الإخبارية الجديدة أطلت الكثير من علامات الاستفهام برأسها تبحث عن إجابة: أين ماسبيرو مما يحدث؟ لماذا لم يكن التطوير من داخل التليفزيون الرسمي للدولة؟ ماذا لو أنفقت الملايين المخصصة لتدشين قناة جديدة على تطوير المبنى التاريخي وإنعاشه خاصة أنه يمتلك نخبة من الإعلاميين المؤهلين في شقي المجالات؟

تساؤلات لم تجد إجابة محددة، إلا أن البعض أشار إلى أن هناك مخططاً واضحاً لإنقاص ماسبيرو عن المشهد بصفة عامة، تمهدًا لإطلاق رصاصة الرحمة عليه بدعوى الديون المثلثة، وآخرون رجحوا رغبة السلطات الحالية في بناء قناة موالية لهم من الألف إلى الياء، حيث اختيار العاملين بها "على الفرازة" وبعنایة فائقة، وهو ما لا يمكن السيطرة عليه داخل ماسبيرو حيث الآلاف من العاملين ذوي الاتجاهات والأيديولوجيات المختلفة.

بيقولك بعد النجاح "الفزيع" لا كسترا نيوz اللي محدث بي Shawfها هيعلموا
قناة جديدة تنافس الجزيرة والعربية اسمها القاهرة الإخبارية وتانية اسمها
اكسترا الحدث تكمل كوكبة القنوات اللي محس بيتفرج عليها ورمي فلوس
علي الفاضي اللي بعد خسائر السنة المالية يدوها إعادة هيكلة ودمج ونكرر
اللعبة

Eman Salah (@emansalah_) [October 16, 2022](#) –

هل تقدم جديداً؟

المعيار الأبرز لقراءة ما يمكن أن تقدمه القناة الجديدة يتوقف على مساحة الحرية المتاحة، والاستقلالية في صناعة المحتوى المقدم، أما ما يتعلق بالميزانيات المفتوحة فليست الشرط الوحيد للنجاح، وهو ما وثقته تجربة "DMC" التي أنفق عليها عشرات الملايين دون أي نجاح يذكر.

كما أن هيمنة البعد الأمني على خارطة اختيار العاملين حتماً سيفقد القناة العديد من الكوادر الإعلامية المؤهلة، ما يعني أن شريحة ليست بالقليلة من طاقم العمل ستعبر عبر جسور الوساطة والحسوبية والترشيحات السياسية وهو ما تلوح إرهاصاته في الأفق في اختيار بعض المنتجين لحزب "مستقبل وطن".

التزام المسار ذاته حتماً سيقود إلى نتائج متطابقة، ومن ثم فإن تقليل مساحة الحرية المسموح بها والقبضة الأمنية على الهيكل العامل سيحول القناة إلى بوق دعائي ينضم إلى كتيبة الأبواق الأخرى التي لا تحرك ساكناً في المشهد ولا تتنافس على أي حصة كانت في سوق الجماهير الشاسع، وهو ما

يجب أن يعيه القائمون على هذا المشروع حتى لا يتحول في النهاية إلى رقم في قائمة مطولة.

على كل حال، من السابق لأوانه استشراف ما يمكن أن تقدمه القناة للمشاهد المصري والعربي، رغم أن الشواهد كلها مثار شك، لكن تبقى التجربة في النهاية هي محك التقييم الحقيقى، فهل تختلف "القاهرة" الإخبارية كل التوقعات وتكون "الجزيرة المصرية" كما يأمل ملوكها والعاملون فيها؟ هذا ما ستكتشفه الأيام الأولى من انطلاقها.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/45546>